

مستقبل الصناعة المالية الاسلامية في ظل الاقتصاد الرقمي

« The future of the Islamic financial industry in light of the digital economy »

قــادم فاطمة¹*

¹المركز الجامعي لتيبازة ، kadem.fatma@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/07؛ تاريخ القبول: 2024/06/23؛ تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مستقبل التمويل الاسلامي في ظل متغيرات التحول الرقمي نحو الاقتصاد الرقمي، إذ يعد الاقتصاد الرقمي أحد المجالات الرئيسية للابتكار في مجال التمويل الاسلامي في ظل متغيرات التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وقد أدى عن هذا التفاعل مجموعة من الأدوات والخدمات المالية المبتكرة من مشاريع العملات الرقمية، ومواقع تبادل العملات الرقمية، وسوق التداول الاسلامي الرقمي.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، منها مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز مكانة التمويل الاسلامي، وضرورة الاهتمام أكثر باستخدام التقنيات الحديثة والتعامل بها في التمويل الاسلامي

كلمات مفتاحية: التمويل الاسلامي، الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا المالية

تصنيف JEL: Q55 ; G15

Abstract :

The study aims to examine the future of Islamic finance in the context of the digital transition to the digital economy. The digital economy one of the main areas of innovation in the field of Islamic finance under the transformation variables to wards the digital economy. This interaction has resulted in a range of innovative financial tools and services from cryptocurrency projects, digital currency exchange sites and the digital salami trading market.

Research has concluded a number of results, including the contribution of the digital economy to enhancing the status of Islamic finance, and the need to pay more attention to the use of modern technologies and to deal with them in Islamic finance

❖ **Key words :** Islamic finance ; digital economy; financial technology

❖ **JEL classification code :** G15 ; Q55

1. المقدمة:

أصبحت التكنولوجيا تلعب دورا مهما في مجال المعاملات المالية و المصرفية وخاصة في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي، إذ أصبح اعتماد التقنيات الرقمية و الاندماج في الاقتصاد الرقمي أمرا أساسيا للبنوك و المؤسسات المالية لتحقيق نطاق أكبر واختراق أسواق جديدة وتقديم أفضل وأسرع الخدمات لتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء. وفي سعي هذه البنوك والمؤسسات المالية لتوفير خيارات أكثر توافقا مع احتياجات العملاء، كان لابد على التمويل الإسلامي أن يواكب هذا الوضع المستجد من خلال اعتماد الرقمنة وتوفير خدمات مالية ومصرفية رقمية لتحسين أساليب التمويل الإسلامي لتمتلك من المنافسة و الازدهار وخدمة العميل.

ولقد زاد ظهور وباء كورونا المستجد من رقمنة نشاط البنوك و المؤسسات المالية، وكفلت أنظمة أنظمة الحاسب الآلي ووسائل الاتصال سرعة انتشار هذه الرقمنة.

❖ اشكالية الدراسة:

في محاولة للحدّ من الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد من جهة، والتكيف مع التطورات الحاصلة في مجال التحول الرقمي من جهة أخرى، أضحت اعتماد التمويل الإسلامي الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة أكثر من أي وقت مضى رغم أن التحول الرقمي في مجال التمويل ليس مسعى جديدا. وفي هذا الصدد كان لابد طرح السؤال التالي:

كيف هو مستقبل الصناعة الإسلامية في ظل التطورات التكنولوجية؟

❖ أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تفاعل التمويل الإسلامي مع متغيرات التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية ومحالة توظيفها صوب الاقتصاد الرقمي، من خلال المنصات الرقمية و التقنيات الحديثة من الذكاء الاصطناعي، بهدف إحداث نقلات نوعية في مجال التمويل الإسلامي.

❖ المنهج المتبع: الوصفي التحليلي.

❖ محاور الدراسة: قسمة هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

أولا : نظرة على واقع التمويل الإسلامية؛

ثانيا : التوجه نحو الاقتصاد الرقمي و آثاره على التمويل الإسلامي

ثالثا : دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي

2. نظرة على واقع التمويل الإسلامية:

2.1 تعريف التمويل الإسلامي:

العلاقة التمويلية تعني أن يقدم شخص مالا نقدياً أو عينياً لشخص آخر يعمل على إدارته في أوجه الاستثمار المختلفة المدرة للربح، أو تقديم عناصر إنتاجية أو سلع عينية لآخر مقابل ثمن يسدد في آجال زمنية محددة. ويعرف أيضاً على أنه تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاستثمار من مالكيها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد نتيجة الأحكام الشرعية، ويمكن تصنيف عقود التمويل الإسلامي إلى ثلاث مجموعات هي: المعاوضات والمشاركات والتبرعات. (عبد الكريم عليوي، 2022، صفحة: 93)

✚ **عقود المعاوضات:** هي عقود مالية تقوم على مبادلة شيء بأخر، وتشمل البيع الآجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والإجارة، كما تشمل معظم العقود التمويلية المولدة من مرابحة، واستصناع متواز، وسلم متواز وإجارة مع الاقتناء وغير ذلك من العقود التمويلية.

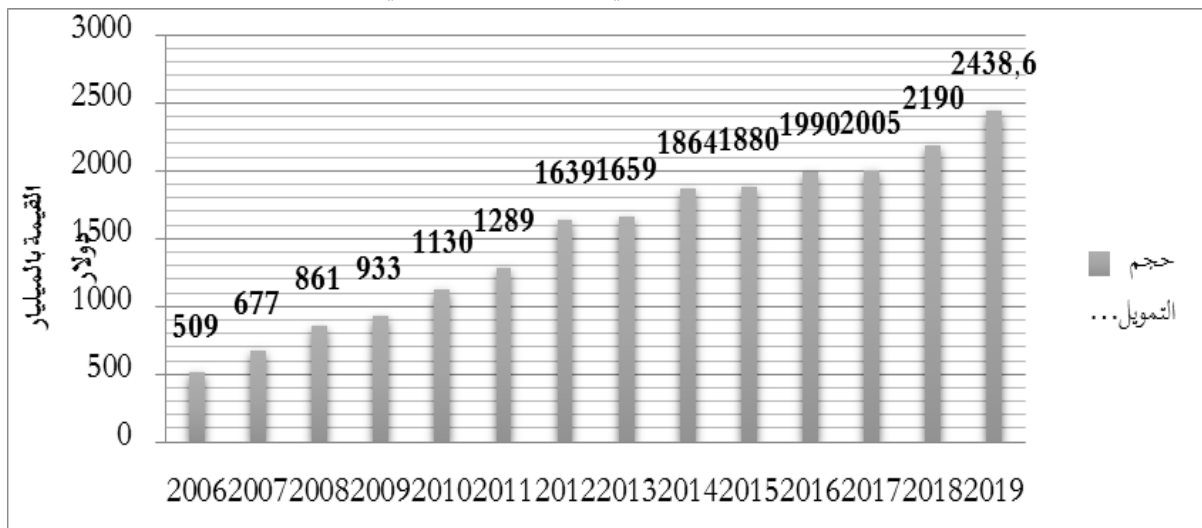
✚ **عقود المشاركات:** وتشمل شركة العقد، المضاربة، والمزارعة، والمساواة والمشاركة والشركة على أساس توزيع العائد الإجمالي وغير ذلك من العقود التمويلية المسماة. وهي تقوم على تجميع موارد وأصول مالية وبشرية من طرفين أو أكثر من أجل القيام بمشروع، يهدف إلى بيع سلع أو خدمات وتحقيق أرباح منها.

✚ **عقود التبرعات:** وتشمل الهبة والمنحة والصدقة وسائر العطايا والتبرعات.

2.2 واقع التمويل الإسلامية عالمياً:

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر، مما جعل الثقة في المصارف الإسلامية تزداد يوماً بعد يوم في مختلف دول العالم، حيث تظهر الإحصاءات أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 509 مليار دولار سنة 2006 إلى 2.438 بليون دولار سنة 2019، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 7.59% مقابل معدل نمو 4.74% سنة 2017، ورغم ذلك يلاحظ تراجع النمو في الصناعة التمويلية الإسلامية إلى 3% سنة 2018، وبذلك كان النمو في 2018 هو ثاني أبطأ بعد 2014. و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(1): تطور أصول التمويل الإسلامي على المستوى العالمي للفترة 2006-2019



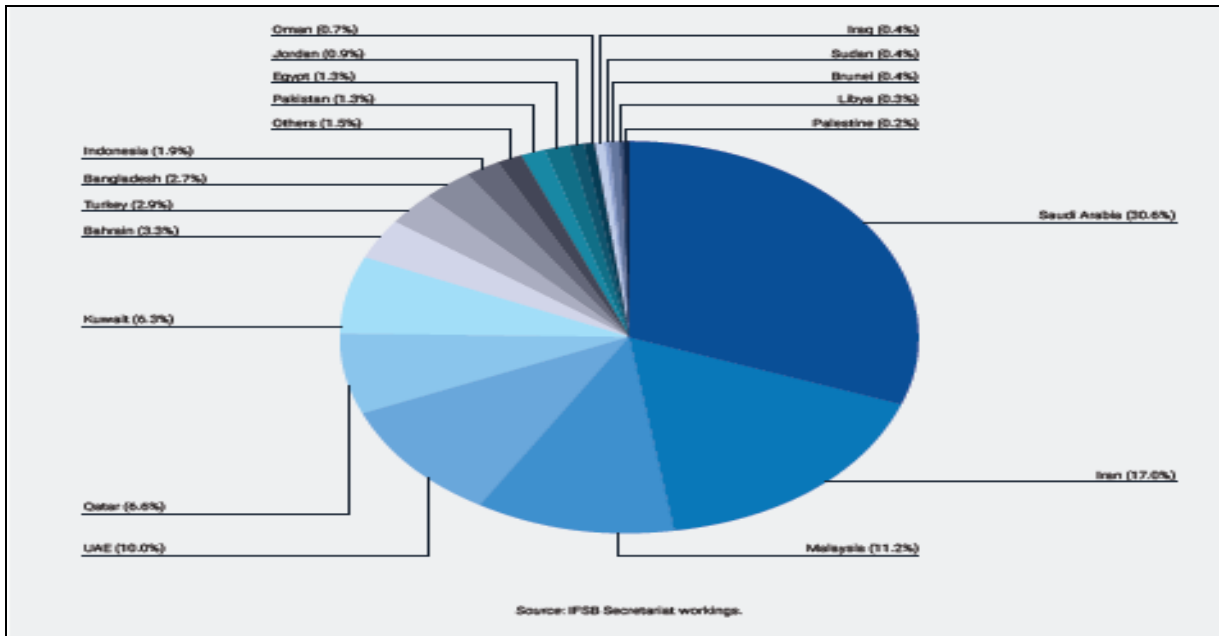
المصدر: نور الدين كروش، وآخرون، 2020، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ل التورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، ص: 114

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التمويل الإسلامي شهد نموا متسارعا ابتداء من سنة 2006 بمقدار 509 مليار دولار إلى 2.43 بليون دولار سنة 2019 ، إلا أن هذه الوتيرة المتسارعة لمعدل نمو حج أصول التمويل الإسلامي لم تكن متواصلة حيث انخفضت سنتي 2008 و 2009 ، وهذا نتيجة حتمية لآثار الأزمة المالية العالمية 2008 على مؤشرات أداء هذه الصناعة، وتفاقم أزمة العقارات التي عرفتها بعض الدول، ليواصل في سنة 2010 ارتفاعه بلغ 1.130 بليون دولار ثم 1.659 بليون دولار سنة 2013 ليتضاعف نموه إلى 2.05 بليون دولار نهاية سنة 2017 ثم بلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم خلال عام 2019 نحو 2.4 وتوقع التقرير أن يرتفع حجم التمويلات التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية من نحو 1864 بليون دولار عام 2014 لتسجل نحو 3.25 تريليونات دولار في عام 2020 بنسبة نمو سنوي تقدر نحو 10%. (نور الدين كروش و آخرون، 2020، الصفحة: 115)

2.2.1 حصة البنوك الإسلامية من الأسهم عبر العالم:

لقد احتلت العديد من الدول عبر العالم، مراكز لا بأس بها من حيث حصتها في عدد الأسهم في البنوك الإسلامية عبر العالم، ومن خلال الشكل الموالي سنوضح ذلك:

الشكل رقم (2): حصة البنوك الإسلامية من الأسهم عبر العالم



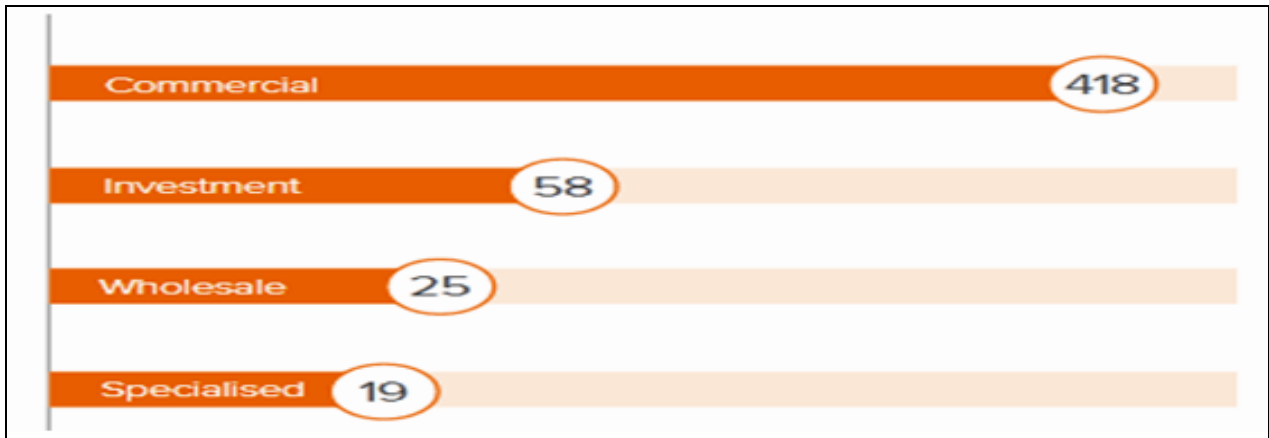
المصدر: (islamic financial service industry, 2022)

من خلال الاحصائيات الموضحة نلاحظ أن العربية السعودية هي التي تحوز على النصيب الأكبر في عدد الأسهم الإسلامية عبر العالم، والتي تقدر بـ 30.6% في الربع الثالث من عام 2020. وانخفضت حصة ايران من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية وبلغت 17%. كما استحوذت ماليزيا على نسبة 11.2% و الامارات العربية على نسبة 10% وقطر 6.6%.

2.2.3 الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية حسب عدد المصارف الإسلامية:

شكلت الخدمات المصرفية الإسلامية الإسلامية 70% من اصول صناعة التمويل الاسلامي في عام 2018 ما يعادل 2170 بليون دولار أمريكي، حيث هناك 72 دولة حول العالم بها مصارف إسلامية، منها 61 أفادت عن أصولها، الغالبية العظمى من المصارف الإسلامية تجارية، ومن بين المصارف الإسلامية في العالم البالغ عدده 520 مصرف، هناك 219 منها نوافذ مصرفية اسلامية لمصارف تقليدية. (نور الدين كروش و آخرون، 2020، الصفحة: 117)

الشكل رقم(3): عدد المصارف الإسلامية حسب النوع لسنة 2018



المصدر: نور الدين كروش، نفس المرجع السابق، ص: 117

3- التوجه نحو الاقتصاد الرقمي و آثاره على التمويل الإسلامي

إنّ ظهور الأنترنت أدى إلى ثورة في عالم الاتصال و التواصل انعكست آثارها على معظم الأنشطة وبخاصة النشاط الاقتصادي، والخدمات المصرفية، حيث إن العالم المتقدم يستعمل شبكة الانترنت و الاتصالات المتطورة لتحقيق العولمة، واتخاذها رافعة في فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والأمنية.

3.1 مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يرجع أول ظهور لمفهوم أو مصطلح الاقتصاد الرقمي إلى سنة 1996 بعد استعماله من طرف *Don Tapscott* وهذا في كتابه المعنون بـ: «الاقتصاد الرقمي: الوعد والخطر في عصر الشبكات». تمّ الاتفاق على تعريف الاقتصاد الرقمي بعد المجهودات التي بذلتها الصين في مبادرة التنمية والتعاون للاقتصاد الرقمي بقيمة هانغتشو التي عقدتها مجموعة العشرون سنة 2016. من خلال هذه المبادرة، عرّف الاقتصاد الرقمي على أنه "مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشمل استخدام المعلومات والمعرفة الرقمية كعامل رئيسي للإنتاج، وشبكات المعلومات الحديثة كمساحة نشاط مهمة، والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك مهم لنمو الإنتاجية والهيكل الاقتصادي الأمثل" (García-Herrero, A., & Xu, 2018, ص 06). أو بعبارة أخرى هو "سلسلة الأنشطة الاقتصادية مع معارف ومعلومات رقمية كعامل مفتاحي للإنتاج، شبكة معلومات حديثة كناقل أساسي لها والاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصال" (Huateng, M et al., 2021, ص 04).

يعتبر الاقتصاد الرقمي نتيجة للاستعمال المتزايد للإنترنت. فهو شكل جديد من أشكال التطورات الاقتصادية والاجتماعية. يعرف NK Hanna (2020) الاقتصاد الرقمي بمكوناته أي بالقطاع الرقمي والقطاعات الاقتصادية التي تشمل أنشطة اقتصادية أساسها رقمي وليس لها نظير أو بديل. أو بعبارة أخرى هناك من يعرفه على أنه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع الاقتصادي. كما أن التحول الرقمي حسبه هو المسار الذي يسمح بتحويل القطاعات الاقتصادية ورقمنتها من أجل الحصول على اقتصاد رقمي.

ومن جهته ذكر الباحث بطاهر (2019) نقلا عن الكافي (2014) أن الاقتصاد الرقمي هو " نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال." (الكافي، 2014، صفحة 295)

يجدر الإشارة أن الباحثين يجدون صعوبة في تحديد مفهوم دقيق للاقتصاد الرقمي بسبب بعض العوامل كالتطور الدائم والمستمر للاقتصاد الرقمي، التطور السريع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يؤثر على الاقتصاد الرقمي كونها محركا لهذا الأخير.

3.2 خصائص ومميزات الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بسرعة إنجاز المعاملات والعمليات التجارية على المستوى الدولي دون حدود مهما كانت المسافات، كل هذا مع تكلفة أقل مقارنة بالاقتصاد التقليدي. هذه الأمور تعدّ من مميزات الاقتصاد الرقمي التي تخلق نوعا من المنافسة بين المؤسسات لإرضاء الزبائن وتساهم في القيمة المضافة لاقتصاد الدول.

وفقا للأبحاث المقدمة من طرف Boccia, F., & Leonardi, R (2016) في كتاب تحديات الاقتصاد الرقمي، أن هناك ثلاثة (03) خصائص للاقتصاد الرقمي: الحركية، تأثير الشبكات واستخدام البيانات.

- الحركية: بالإضافة إلى التقليل من تكاليف عوامل الإنتاج (خاصة تكاليف تخزين المنتجات) وزيادة حركيتها، فإن الاقتصاد الرقمي جعل حركية الأصول غير الملموسة أمرا ممكنا. كل هذا بالاعتماد على الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. يمكن للمؤسسات التي تسوق منتجات رقمية زيادة نشاطها وحركتها في كل الأسواق العالمية دون تحمل أعباء وتكاليف التخزين أو تنقل البضائع. لكن يجدر الإشارة إلى أن هذه الحركية في الاقتصاد الرقمي تضعف من الإيرادات الضريبية للدول لأنه من الصعب تحديد الضرائب غير المباشرة بينما الضرائب المباشرة فتدفعها المؤسسات في دولة تواجد مقرها ولا تحصل في الدول الأجنبية الأخرى أين تسوق منتجاتها.

- تأثير الشبكات: إن الرقمنة لا تؤثر على تكاليف عوامل الإنتاج فتخفضها فقط، بل هي تدفع المؤسسات والمستثمرين إلى خفض أسعار البيع أيضا وبشكل آخر هامش الربح. إلا أن المؤسسات تسعى لتعظيم هذا الهامش من خلال تنويع خطوط إنتاجها أو حتى استحداث وابتكار خطوط جديدة. كل هذا في سبيل الحصول على حصة في السوق وسط المنافسة الصعبة. ولنجاح هذا، يمكن الاعتماد على المنصات الرقمية وشبكة الانترنت من أجل التأثير على المستهلكين

واستقطابهم. تمثل المنصات الرقمية سوقا (التقاء العرض والطلب) يسمح بإجراء المعاملات الاقتصادية والتجارية من خلال التقاء الأعوان الاقتصاديين في أسواق الأنترنت.

- استخدام البيانات: في خضم ازدياد المعاملات الرقمية، تتراكم البيانات المتعلقة بالمستهلكين والخاصة بعملياتهم التجارية عبر الأنترنت وبحوثهم عن منتجات أو خدمات. الكم الهائل من هذه البيانات المعروفة بالبيانات الضخمة، يمكن للمؤسسات استعمالها بعد معالجتها وتحليلها من أجل ابتكار أو تعديل منتجاتها وخدماتها المقدمة للمستهلكين.

3.3 الاثار الاجابية و السلبية للتمويل الاسلامي الرقمي :

تتمثل الآثار الإيجابية و السلبية للتمويل الاسلامي الرقمي في : (غراية زهير، 2019، ص275)

3.3.1 الآثار الإيجابية:

إن الصناعة المالية الإسلامية لم تعمل بعد بكامل طاقتها، ولم تستطع بعد أن تصل إلى شريحتها الأساسية وهم المسلمون حيث تشير دراسة حديثة قامت بها شركة إرنست أند يونج حول المصرفية الإسلامية في الأسواق الناشئة إلى أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يمكنها -إن وظيفت التقنيات الحديثة- أن تستقطب 150 مليون شخص من غير المشمولين بالخدمات المصرفية خلال السنوات الثلاث القادمة.

✓ إن قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة من أكثر القطاعات استفادة من مزايا المالية و الإسلامية حيث تتفق مبدؤها مع احتياجات هذا القطاع؛

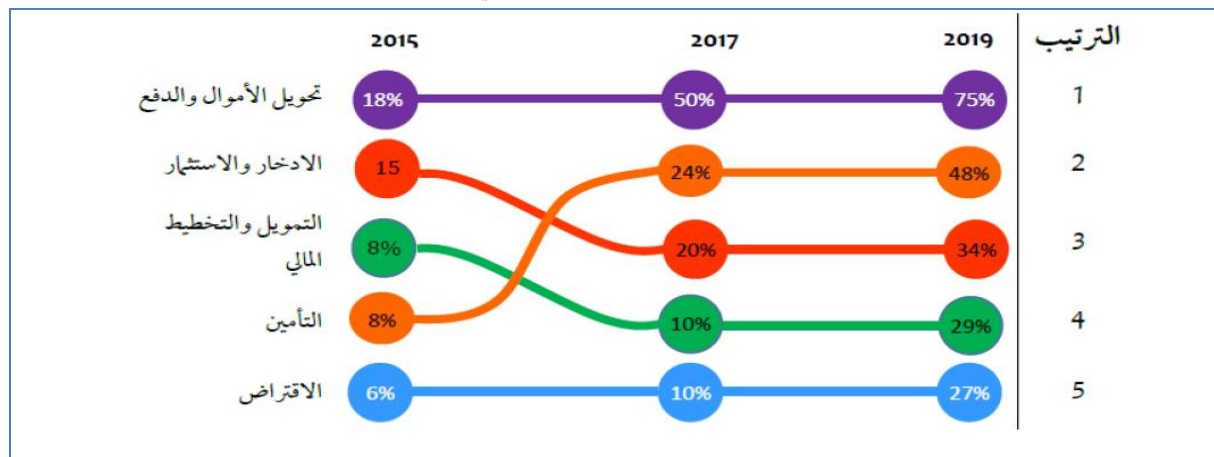
✓ كما تمكن التكنولوجيا المالية الإسلامية من فتح أسواق جديدة لم تكن باستطاعتها الوصول إليها قبل الرقمنة؛

✓ تقليل تكاليف المعاملات الشرعية حيث تعتبر تكلفة معاملات المصارف الإسلامية أعلى من نظيرتها التقليدية، نظرا للمتطلبات الشرعية من التملك و الحيازة وغيرها، لكن مع الرقمنة نستطيع تخفيض تكاليفها، وبذلك تصبح منافسة للبنوك التقليدية؛

✓ من إيجابيات التمويل الرقمي حسب تقرير صادر عن معهد ماكينزي العالمي سنة 2016، أن اعتماد التمويل الرقمي على نطاق واسع، يمكن أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي لجميع الاقتصاديات الناشئة بنسبة 6% أو مايعادل 3.7 ترليون دولار بحلول 2025، وهذا الناتج سينعكس إيجابيا، حيث يمكن أن يجد ما يقارب 95 مليون وظيفة جديدة في جميع القطاعات الاقتصادية (فلياشي سامية، 2022، ص140)

✓ وقد تزايد التداول الإلكتروني وصناعة الخدمات المالية الإسلامية نحو الرقمنة، فقد شهدت التكنولوجيا المالية نموا سريعا في مجال أسواق رأس المال حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(4): تطور منتجات التمويل الرقمي من 2015 إلى 2019



المصدر: فلياشي سامية، نفس المرجع السابق، ص:10

3.3.2 الآثار السلبية لرقمنة التمويل الإسلامي:

من الآثار السلبية لرقمنة التمويل الإسلامي نجد:

- ✓ من سلبيات التكنولوجيات المالية والرقمنة دخول منافسين جدد لأسواق المصارف الإسلامية، لأن التكنولوجيا تمكن البنوك من عبر الحدود لتقديم خدماته، فمن يملك التكنولوجيا و الإمكانيات الضخمة، وبالتالي الخدمات المتنوعة هو الذي يستطيع الوصول إلى أسواق المصارف الإسلامية وبالتالي زبدها (غراية زهير، 2019، ص277)؛
- ✓ تقليص اليد العاملة وتعويضها بالتكنولوجيات المالية، لأن هذا سيخفض من تكاليف المصارف؛
- ✓ إن التطبيقات الإلكترونية تسهل وتسرع إنجاز المعاملات، حيث تبدو صورية رغم أنها استوفت المتطلبات الشرعية خلال ثواني، من حيث البيع و الشراء وهذا يعتبر من سلبيات الرقمنة؛

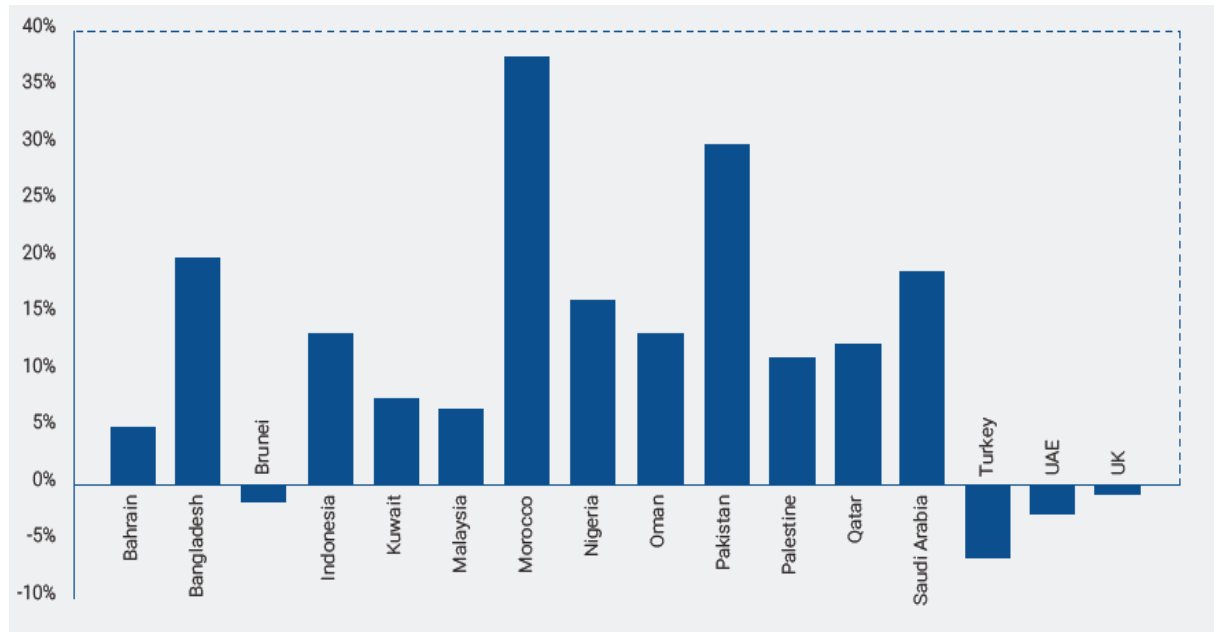
4- دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي

4.1 نظرة عامة على الخدمات المصرفية الإسلامية في الأسواق العالمية

يُظهر تحليل معدلات النمو السنوية على مستوى الدولة أنه هناك سبع دول ذات أهمية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية فمن بين 19 من البيانات التي توفرت عنها حققت معدلات نمو في الأصول في الربع الرابع من عام 2021، في حين سجلت المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة انخفاضاً هامشياً كما شهدت انخفاضاً لمشاركة تركيا في نمو الخدمات المصرفية الإسلامية في الربع الرابع من عام 2021 وهذا بسبب انخفاض انخفاض قيمة الليرة التركية خلال الفترة.

كما سجلت أفغانستان والسودان انخفاضاً كبيراً للغاية في نمو الأصول المصرفية الإسلامية على أساس سنوي بنسبة -73.7٪ و -58.4٪ ، على التوالي عام 2021 في الأخير تم تسجيل نمو في سبعة بلدان ، من بين 17 دولة كانت البيانات الخاصة بها متوفرة. والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم(5): معدلات النمو السنوية لأصول الخدمات المصرفية الإسلامية لمختلف البلدان بالنسبة المئوية



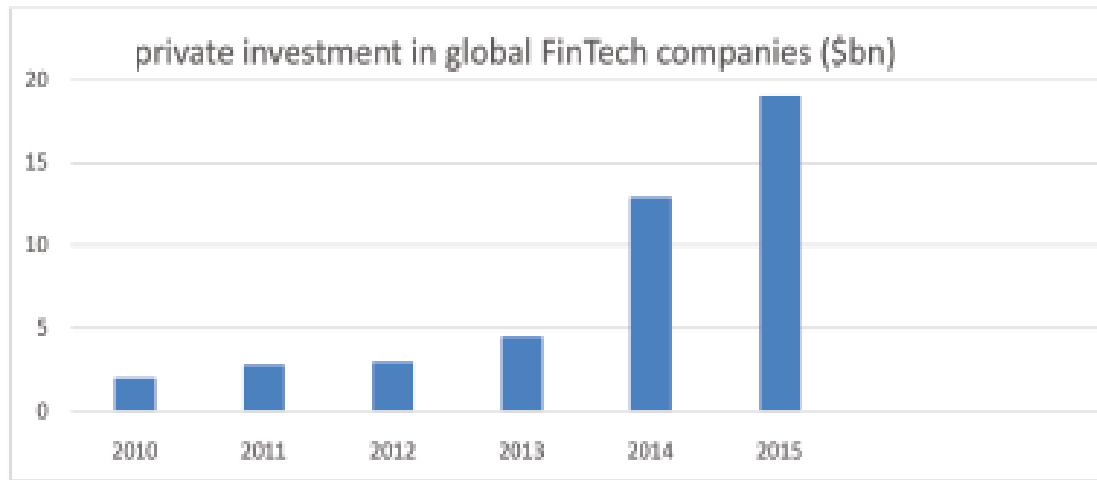
المصدر: بالاعتماد على

Islamic Financial Services Board, **Islamic Financial Services Industry Stability Report ;2022 ;p22**

4.2 التمويل الرقمي للمنتجات الإسلامية:

يمكن لمؤسسات التمويل الإسلامي الاستفادة من انتشارها الواسع وتقديم التمويل للعديد من المستفيدين وفق الصيغ المتعارف عليها، وفي إطار ما يعرف بالدمج المالي الذي يهدف إلى توفير الخدمات المالية الأساسية، وهيئة المناخ التنظيمي الداعم لها، وتعزيز الوعي العام بالمسائل المالية، ويمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تتفاعل مع طالبي التمويل من خلال التقنيات الرقمية. وهناك بدايات تبشر بالخير في هذا المجال، حيث اتجهت بعض البنوك المركزية في عدد من الدول الحاضنة للمصارف الإسلامية كماليزيا في استخدام تكنولوجيات مالية حديثة، حيث أعلن البنك المركزي الماليزي عن إطلاق برنامج (The investment account platform) الذي يقدم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ستة بنوك إسلامية، كذلك قامت دولة الامارات من خلال مؤسسة (Beehive Dubai Based) بإطلاق صيغة التمويل المعروف بـ P2P لأجل تقديم التمويل بصورة ميسرة وبوسائل حديثة عبر تقنية (Fintech)، حيث يتم ربط الدائنين والمقترضين من خلال نظام تقني عالي الجودة، وقد حققت هذه التقنية انتشارا كبيرا، يظهر من الشكل التالي:

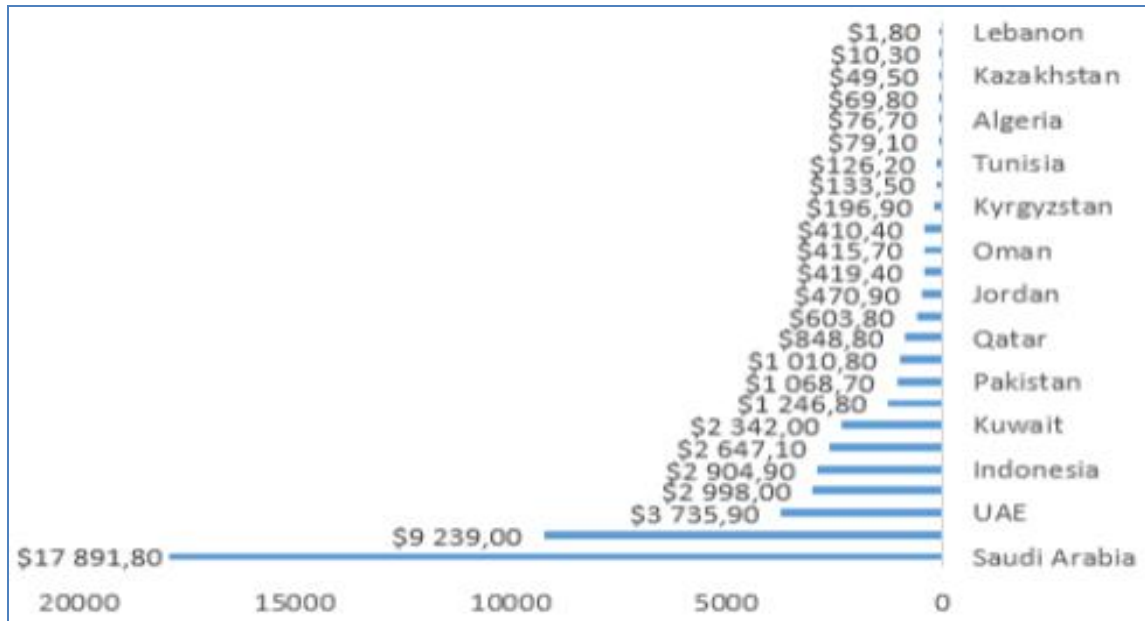
شكل رقم (6): الاستثمارات التي حققتها تقنية (Fintech)، في عام 2015م



المصدر: فضل عبد الكريم البشير، مرجع سابق، ص: 55

وقد بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية التقديري لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2020 ما قيمته 49 مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل نسبة 0.72% من حجم السوق العالمي للتكنولوجيا المالية (Fintech) بناءً على حجم المعاملات المالية (Fintech)، وتشير التوقعات إلى استمرار نمو سوق الفنتيك الإسلامي بمعدل سنوي مركب CAGR يساوي 21% ليحقق مستوى يصل إلى 128 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2025. ويعتبر مؤشر إيجابي إذا ما تم مقارنته بـ CRGR للتكنولوجيا المالية التقليدية، إيران بقيمة 9.2 مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة 3.7 مليار دولار، ماليزيا 3 مليار دولار، أندونيسيا بـ 2.9 مليار دولار، وتحتل الجزائر المراتب الأخيرة بقيمة 76 مليون دولار. (عبد الكريم عليوي، محمد توفيق مزيان، 2022، ص: 95)

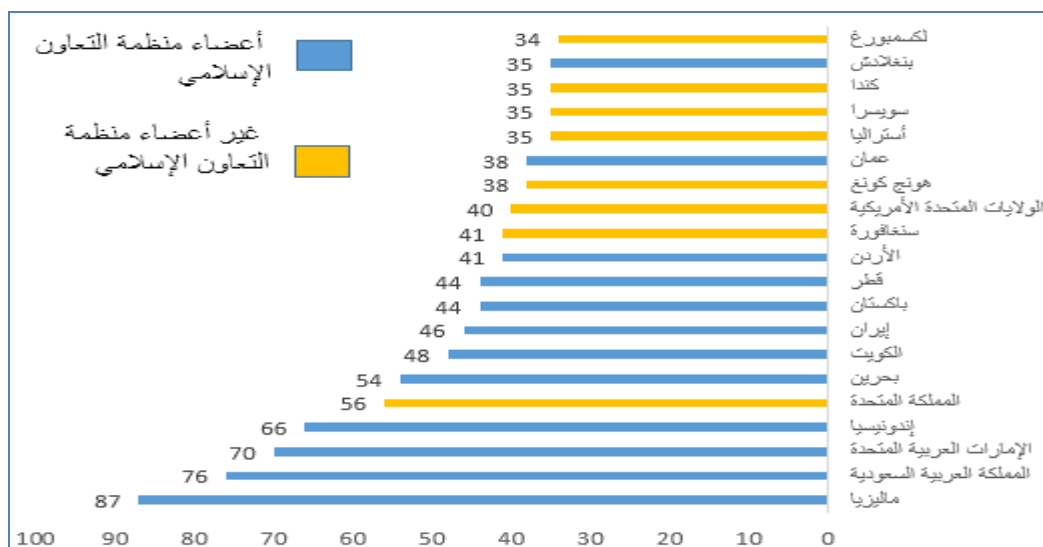
الشكل رقم(7): حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب الدول (تقديرات سنة 2020) بالملايين دولار



المصدر: عبد الكريم عليوي، محمد توفيق مزيان، نفس المرجع السابق، ص: 95

كما بين المؤشر العالمي للتكنولوجيات المالية الإسلامية GIFT والذي يقيس معدل سوق التكنولوجيات المالية الإسلامية في الدول الإسلامية أحسن 20 دولة حيث يشير المؤشر إلى وجود 9 من 10 دول أعلى ترتيباً متميزة في منظمة التعاون الإسلامي و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(8) : مؤشر التكنولوجيا المالية الإسلامي



المصدر: عبد الكريم عليوي، محمد توفيق مزيان، نفس المرجع السابق، ص: 96

4.3 تطوير وتسويق المنتجات المالية الإسلامية عبر التقنيات الرقمية.

يتيح استخدام التجهيزات والبرمجيات الجديدة عبر استخدام المنصات الرقمية تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتعد المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي التي أسسها مركز العالمي للاقتصاد الإسلامي فيديفي عام 2015 واحدة من أبرز هذه المنصات التي اتجهت إلى إضافة منتجات مالية إسلامية جديدة. ومن أبرز المنتجات المالية التي تم عرضها في هذه المنصة منتجي الصكوك الوافية و الأسهم، و الصكوك التفضيلية الذي يشتمل على أسهم وصكوك تفضيلية، يمكن أن تجذب مستثمرين جدد لهم تفضيلات أو توقعات مختلفة للعائد و المخاطر، مقارنة بنظرائهم من أصحاب الأسهم العادية. (سامي مبارك، سامية مقعاش، 2021، ص: 163)

4.4 إنشاء قواعد البيانات الالكترونية لخدمة التمويل الإسلامي:

مكننت التكنولوجيا من وصول المعلومة بكل سهولة في ظل التقنيات الحديثة، أتاحت تجميع وتخزين كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالمؤسسات المالية، مما جعل عمليات البحث على الانترنت، والدفع الالكتروني تستخدم بشكل آلي من قبل العملاء والشركات و الوكالات الحكومية و الجهات الفاعلة على حد سواء، لذلك بات من الضروري على المؤسسات التمويل الإسلامي ان تتبنى إنشاء قواعد بيانات رقمية لهذه الصناعة، وأن توفر لها الموارد البشرية و المالية اللازمة، وأن تكون مخرجاتها على درجة عالية من الثقة و المصادقية.

وإلى جانب ما سبق، تؤثر التكنولوجيا المالية على التمويل الإسلامي من خلال مايلي:

- ✓ الجمع بين القيم الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية و القدرة على مواجهة تحديات التحول الرقمي؛
- ✓ تطوير خدمات مصرفية جديدة لأسواقها الحالية و المستقبلية؛
- ✓ تطوير تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية الحالية التي تقدمها لعملائها؛
- ✓ تساعد التكنولوجيا الحديثة على تحسين نوعية الخدمات المصرفية؛
- ✓ تعمل على تحسين علاقة العميل بالبنك؛
- ✓ تعمل التكنولوجيا الحديثة على تذليل الصعوبات المرتبطة بعملية تقديم خدمات مصرفية إضافية

5- الخاتمة:

خلفت التكنولوجيا المالية مجالا جديدا يمزج بين المعرفة المالية و المهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية و تحسين أداء القطاع المالي، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بالتكنولوجيا المالية و الاستثمار فيها من قبل قطاعات الصناعة المصرفية الإسلامية ومواكبة تطوراتها المتسارعة، سواء من خلال شراء خدمات من شركات التكنولوجيا أو من خلال إقامة شراكات ثنائية مع شركات التكنولوجيا ومن خلال ما تم تنواله في الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أكدت لنا الأزمة الصحية العالمية الحالية أن تبني التكنولوجيا الرقمية بالنسبة لمؤسسات التمويل الإسلامي أصبح ضرورة للبقاء بدلا من أن يكون مصدرا للميزة تنافسية، إذ يمكن للتمويل الإسلامي استغلال التكنولوجيا المالية والاستفادة من أسواق جديدة وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وتحسين إمكانية الوصول للعملاء، وتحقيق تخفيضات كبيرة في تكلفة وحفظ الصحة العمومية في الوقت ذاته؛
- إن تطورات التكنولوجيا المالية تفرض على المصارف الإسلامية، خلق نوع من التوازن بين تجنب المخاطر والتوجه العالمي نحو ابتكارات التكنولوجيا المالية والرقمية، وكذا التأكد من عدم تحول الابتكارات التكنولوجية الجديدة إلى أدوات للاحتيال والقرصنة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وعدم تهديدها للاستقرار المالي؛
- هناك الكثير من التقنيات الحديثة يمكن أن تستفيد منها الصناعة الإسلامية، من خلال تطوير المنتجات المالية والخدمات الرقمية، وكذلك قاعدة المعلومات..

❖ التوصيات:

- فتح المجال للتكنولوجيا المالية من اجل تحسين تقديم الخدمات المالية على مستوى الصيرفة الإسلامية؛
- اقرار وضع أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين التكنولوجيا المالية و القطاع المالي الإسلامي؛
- يتعين على الأجهزة الرقابية تطوير الأجهزة الرقابية و آلياتها لتتماشى مع التطور الحاصل في العمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ضرورة تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية و التكنولوجيا المالية كأداة رئيسية ضمن العمل المصرفي الإسلامي.
- تأسيس قاعدة معرفية بحثية للصناعة الإسلامية مبنية على الاتزان بأخلاقيات و آكام الشريعة الإسلامية تتلاءم وتنسجم مع المستجدات الاقتصادية العالمي.

6- المراجع

- 1- بريس رابح، يدو محمد، 2021، دور التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل الإسلامي-دراسة حالة ماليزيا- مجلة الابداع، المجلد 11، العدد 01.
- 2- حيمر ليندة، نور الدين شارف، 2022، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا، مجلة تنافسية الصغيرة و المتوسطة، المجلد 03، العدد 01.
- 3- سامي مباركي، سامية مقعاش، 2021، التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي وتدعيات جائحة كورونا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 5، العدد 1.
- 4- عبد الكريم عليوي، محمد توفيق مزيان، 2022، التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 06، العدد 01.
- 5- غراية زهير، 2019، مستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 9 العدد 2.
- 6- قادم فاطمة، العلمي عائشة، 2022، واقع وتحديات تبني الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي،
- 7- نور الدين كروش، وآخرون، 2020، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ل التورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2.
- 8- Islamic Financial Services Board, 2022 ; Islamic Financial Services Industry Stability Report .
- 9- Boccia, F., & Leonardi, R. (2016). The challenge of the digital economy. Markets, Taxation and Appropriate Economic Model. Rome, Italy. LUISS University.